



اسم المقال: نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة نقدية)

اسم الكاتب: أ.د. سعد حقي توفيق

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/53>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



نزاع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة "دراسة نقدية"

الأستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق^(*)

المقدمة

لقد اكتسب موضوع نزاع السلاح أهمية كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث نصبت الجهود خلال هذه الفترة على خفض الأسلحة عند الدولتين الكبيرتين وشهدت التوقيع على العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية شملت اقتطاعات مهمة في الترسانات النووية للدولتين.

ومما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن انتشار السلاح النووي الى دول جديدة واحتمال انتشاره الى دول أخرى. وأصبح من الممكن الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق التعاون بين الدول. لقد أصبحت مسألة حظر الانتشار النووي مسألة مركزية واحدى اجندات السياسة الأمريكية في هذه المرحلة. والاكثُر من ذلك ارتباطها بقضية مكافحة الارهاب في العالم. وتزامن ذلك مع تحول روسيا الى شريك للولايات المتحدة ودخولهما في تعاون مشترك حيث دفعت الأوضاع الاقتصادية السيئة في روسيا وتعطل اسلحتها وتوسيع حلف الناتو الى

الدخول في حالة تعاون وشراكة مع الولايات المتحدة لذلك شهدت هذه المرحلة انتهاء مشاكل معينة واستبدالها بمشاكل ذات طبيعة جديدة طغت على مجمل العلاقات بين الدول. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة في ميدان نزاع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة فإن عملية نزاع السلاح قد تعثرت وواجهت العديد من المصاعب والتي بعضها داخلية تخص الدول الكبرى وبعضها الأخر دولية. ومنسعى في هذه الدراسة الى مناقشة اهم انجازات نزاع السلاح وسنطرح اهم العوامل الدافعة له واهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهه. اولاً: جهود نزاع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة.

بعد ستون عاماً من الجهود فإن نزاع السلاح جابه معضلات لازالت معقدة، إذ ان الاسلحة النووية أصبحت اكثر تطوراً وان الدول الكبرى لازالت تستمر في الاتكال عليها من اجل ضمان امنها القومي. وبعد ستون عاماً على هيروشىما

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

ونكازكي فإن الدول الحائزة على الأسلحة النووية من الناحية القانونية حرة في نشر واستخدام هذه الأسلحة، فالهيكل الدولي الحالي يجعل من الصعب جداً الاستمرار بشكل حقيقي بنزع السلاح.

وبعد كل هذا فإن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي التي تمسك بالسلطة الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية ولها مصلحة في الحفاظ على تفوقها العسكري في ميدان الأسلحة النووية^(١).

إن عملية نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة جرت وفق مستويات أربعة، وكل واحد منها نتاج جهود عقود من المفاوضات:-

١. المستوى الأول: هي مفاوضات موسكو-واشنطن، وهي تلك المفاوضات التي قادت إلى معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية سالت (٢١) وبعد ذلك معاهدات خفض من الأسلحة الاستراتيجية ستارت (٢١) لخفض الجيلين من الأسلحة الهجومية.

٢. المستوى الثاني: ويرتبط بقوة مع المستوى الأول. ونزع السلاح هنا يتعلق بكبح الانظمة المضادة للصواريخ وإن مركزها معاهدة سالت (١) ١٩٧٢ التي يطلق عليها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ ABM والتي اتفقت بموجبها الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي على تحديد سقف لاسلحتهما المضادة للصواريخ. إن التحديد الدفاعي هو أساس التحديد الهجومي لأن البناء الدفاعي بمقدوره أن يفسر أي توازن هجومي متفاوض عليه.

٣. المستوى الثالث: وهو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT والتي ربما هي الأكثر تأثيراً ونجاحاً لضبط التسلح وهي حجر الأساس التي يقوم عليها نظام الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة. واليوم بلغ عدد الدول الموقعة عليه ١٨٩ دولة كنول غير نووية والتي حصلت بموجبها على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية. والدول النووية هي خمسة بالاضافة الى ثلاثة دول هي الهند والباكستان واسرائيل.

٤. المستوى الرابع: معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيث يعتقد ان تساهم هذه المعاهدة في ابطاء سباق التسلح منذ ان عدت التجارب النووية ضرورية لاجراء التحديث النووي^(٢). وعندما انتهت الحرب الباردة فإن التوقعات قد اتجهت لتقوية وتعزيز هذه المستويات الأربعة أكثر مما كان سابقاً.

في فترة ما بعد الحرب الباردة دخل نزع السلاح في طريق مسدود. ففي إطار معاهدة ستارت (٢) ارجأ تاريخ دخولها حيز التنفيذ الى عام ٢٠٠٧ وان كلا من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تسعى الى نشر او خزن حوالي (١٠٠٠٠) رأس نووي.

وعلى الرغم من المعاهدات الدولية التي منعت الاسلحة الكيميائية والبايولوجية فان السلاح الاقوى (السلاح النووي) يبقى الوسيلة الشرعية للامن القومي. فالسلاح النووي ادى الى خسائر بشرية اكبر من الاسلحة الكيميائية والبايولوجية. وان القوى العظمى قد بينت بوضوح بانها لا تقبل التفاوض بخفض الاسلحة النووية في الاطار المتعدد الاطراف. انها تفضل، في الواقع، الحفاظ على مثل هذه المطالب في مفاوضات معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية اكثر من خفض ترساناتها النووية. فقد ظهرت هناك مشاكل امام عملية ضبط التسلح.

١. عالمية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.
٢. الاحترام الكامل لقواعد نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.
٣. الضمانات الاكثر سعة وفاعلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
٤. دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيز التنفيذ.

ان انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ قد وعد بتراجع هام في المخاطر النووية طالما لا يوجد هناك بديل او صراع سياسي شامل. وان التحلل الذي امتازت به السياسة السوفيتية اذالك بزعامة غورباتشوف قد ساعد في التوصل الى عدد من المعاهدات مثل: معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى لعام ١٩٨٧ ومعاهدة ستارت (١) ١٩٩١ والتي سعت الى خفض الترسانات النووية للدولتين الى حوالي ٧٠٠٠ سلاح نووي لكل طرف ومعاهدة ستارت (٢) لعام ١٩٩٣ التي خفضت الرؤوس الحربية لكل طرف الى حوالي ٣٠٠٠-٣٥٠٠ رأس حربي وان عدد الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في تزايد وان حصول تحول ايجابي في مختلف انواع المفاوضات في ميدان نزع السلاح اصبح واضحاً. ان النجاح في معاهدة ستارت (٢) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية قد ساهم بدون شك في تعزيز ودعم معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، حيث ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية تضع قيوداً على الانتشار وان نهاية للانتشار سوف تشجع القوى النووية على التخلي عن ترساناتها مما يعني بان العالم يتجه ببطء ضد اسلحة الدمار الشامل ناهيك عن ان التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ يعد انجازاً هاماً في هذا الشأن^(٣).

٥. الاجراءات القسرية الدولية ضد التلاعب.

٦. اسناد انظمة اخرى لعدم الانتشار.

٧. رفض الدخول في سياق التسلح التقليدي.

٨. الحل السلمي للخلافات بين الدول واحترام اولوية القانون^(٤).

ان القوى العظمى مازالت تبقى اسلحتها النووية في حالة انذار دائم وان اربعة او خمس دول حائزة على الاسلحة النووية قد اثرت التمسك بموقف البدء بالضرية الاولى وتحافظ على استراتيجيات تمكنها من ربح حرب محدودة، ان اية من الدول الخمس الكبرى لم تنظم الى معاهدة اخلاء جنوب شرق اسيا من الاسلحة النووية في حين استثنيت قاعدة دياغوارسيا الامريكية من معاهدة اخلاء افريقيا من الاسلحة النووية. ومنذ نهاية الحرب الباردة فإنه على الرغم من دعاوي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للمطالبة بنزع السلاح الا انها لا تعمل سوى على تقوية التفوق العسكري لها. ان نزع السلاح يعني للقوى العظمى تحقيق مصالحها القومية. فطبقاً للتقرير المعنون باستراتيجية الامن القومي عام ١٩٩٦ فإن الولايات المتحدة كونها قوة عظمى تسعى للحفاظ على القطبية الاحادية معنية بعدم الانتشار والسيطرة على التسلح اكثر من نزع السلاح. والآخر نفسه كان بالنسبة للقوى العظمى اثناء الحرب الباردة. فالولايات

المتحدة قد طبقت مع الاتحاد السوفيتي ضبط التسلح على المستوى الثنائي. وخلال تلك الفترة فإن المبادئ والقواعد لضبط التسلح كانت تقتصر بأن يتمكن الاعداء من الاتفاق والعمل على ممارسة الضغوط على القادة السياسيين للتهديئة وضبط النفس. ومنذ نهاية الحرب الباردة فإن المبادئ والقواعد المتعلقة بضبط التسلح لم تتغير كثيراً. ويفضل دخول العالم عصر المعلوماتية فإن الولايات المتحدة تهيمن اليوم على العالم الا انها غير قادرة على فرض ارادتها على كل القضايا، كما برهنت سلسلة التجارب النووية الهندية والباكستانية^(٥).

ان من مصلحة الولايات المتحدة الابقاء على نظام عدم الانتشار وقد سعت الى عدم دخول اعضاء جدد ولكن جهودها باءت بالفشل. فالنظام يواجه اليوم معضلة خطيرة فاذا ما قبلت دول جديدة في النادي النووي فإن نظام عدم الانتشار يبدأ بالتفكك. ولكن اذا ما رفض قبول الحقيقة الجديدة فإنه سيتم تجاوزه بسرعة بواسطة الاحداث وسينتهي بالانحلال. ان الاحداث الاخيرة تدعو العالم ان يتخذ موقفاً من نزع السلاح النووي الذي اقصى الى المرتبة الثانية. لقد اصبح من الضروري ان نطرح اليوم الموقف بطريقة اخرى. فالعالم اليوم اخذ يبتعد عن جدول اعمال نزع السلاح. وان الاولويات الجديدة تتطوي على ضمان بالا

سلسلة من التجارب النووية مؤدية الى ايجاد واجهات لحرب باردة اقليمية. وفي صيف ١٩٩٩ فان لجنة رسمية في الهند قد طرحت فكرة اقامة ثلاثي ردع نووي بحري وبري وجوي. فيما كانت كوريا الشمالية تسعى الى بناء ترسانة نووية ووسائل ايصالها.

وفي مطلع عام ٢٠٠٠ فان المخابرات الامريكية اكدت بانها غير قادرة على تطمين الامريكانيان بان ايران ليست في طريق بناء الاسلحة النووية.

ان برامج الاسلحة النووية لكوريا الشمالية والعراق وايران نبهت الكونغرس الى ضرورة الاستمرار في بناء الدرع الصاروخي. فضلاً عن ان انتحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM ربما لا يثير روسيا فقط بقدر ما يثير الصين ايضا. وان نشر نظام دفاعي في تايوان او اليابان ربما يقود الصين الى بناء اسلحتها الهجومية^(٧).

كما ان اجراء تجربة منفردة من قبل دولة صغرى ربما يثير سلسلة من النتائج التي تضع ضغطاً شديداً على كل جانب من جوانب نظام السيطرة على اسلحة السدمار الشامل وسوف لا يؤدي أي فعل نووي الى اثاره نتائج تصعيدية على الدول المعنية فقط وانما سيؤثر على جميع دول العالم. أي ان تطوير الاسلحة النووية ووسائل ايصالها سوف يخلق ضغطاً لعمل مثلها بما

تحصل الدول غير النووية على الاسلحة النووية والعمل على ترك القوى النووية لان تعمل على استقرار ردعها وتقوية قوتها العسكرية بفضل التكنولوجيا المتقدمة ومن اجل جعل نزع السلاح هدف حقيقي فإنه من المناسب اتخاذ اجراءات من شأنها ان تهدف الى جعل الاسلحة النووية غير مشروعة والوصول الى تخفيض تدريجي للترسانات النووية. ان الاهمية قد اعطيت لجدول الاعمال الذي اصدر اعلاناً في ٩ حزيران ١٩٩٨ والذي دعت فيه حكومات جنوب افريقيا والبرازيل ومصر وايرلندا والمكسيك ونيوزلندا وسلوفينيا والسويد حكومات الدول المالكة للأسلحة النووية والدول الثلاث النووية بان تلتزم دون لبس بازالة اسلحتهم وقدراتهم النووية والاعلان عن اتخاذ اجراءات عملية والبدء بمفاوضات لهذا الغرض. ان هذا الاعلان يوضح ايضاً بأنه على المجتمع الدولي ان يعتبر الاحتفاظ بهذه الاسلحة في مطلع الالفية الثالثة غير شرعي. وحتى الوقت الحاضر فان المبدأ الذي يحكم نزع السلاح وضبط التسلح يقوم على عدم المساس بالترسانات النووية للدول الكبرى. وحينما تقبل الدول الكبرى معاهدة تتعلق بضبط التسلح فإنها تسعى للحفاظ على مصالحها بالدرجة الاولى^(٨).

وخلال عقد من انتهاء الحرب الباردة فان المخاطر النووية قد ازدادت مرة اخرى وان مجمل التقييدات قد ضعفت. فقد اجرت الهند والباكستان

جامعة بغداد
مكتبة وزير العلوم السياسية

يؤدي الى اثاره موجة من الافعال وردود الافعال^(٨).

وفي السنوات العشرة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي فان الحقيقة الاولى التي ينبغي ملاحظتها هو ان ضبط التسليح النووي اسوء بكثير من الايام الاخيرة للحرب الباردة . وقد يبدو ان الخطر النووي يتراجع الا انه يتصاعد مع ان اتفاقات ضبط التسليح تتزايد الان. ان عدة اسباب وراء ذلك. وان احدها هو الزيادة المستمرة للحصول على التكنولوجيا النووية. فالقدرات العلمية والفنية التي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر. وهناك دول لديها القدرة التي الوصول الى انتاج الاسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. فالسويد على سبيل المثال تمتلك مثل هذه القدرة النووية ولكنها لا ترغب في حيازة القنبلة النووية. وليبيا من جهة اخرى كانت لديها الرغبة في حيازة الاسلحة النووية ولكن لم يكن لديها القدرة الكاملة على انتاجها. ويمرور الزمن يزداد عدد الدول التي لها مثل هذه القدرة. فاسرار القنبلة النووية لم تعد كذلك واخذت تنتشر والامر نفسه بالنسبة لتكنولوجيا الصواريخ والاسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي الغرب يعتقد البعض بان التقييدات لمنع انتشار الاسلحة النووية هي ذات دور محدود وان النتائج يمكن ان تتأتى من التأثير على اولئك الراغبين في حيازة هذه الاسلحة التي تشمل الوسائل الدبلوماسية والسياسية^(٩).

ان العنصر الاخر الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب الباردة تمثل في ظهور التكنولوجيا الدفاعية النووية المضادة وفي الولايات المتحدة فان سلامة الامة تعتمد على القدرة المطلقة وغير المساومة لكل طرف لايادة قدرة الطرف الاخر والتي تعني العمل على منع الحرب من الاندلاع وهذا ما قامت عليه معاهدة سالت(١). وباضعاف هذه الهشاشة فان تعزيز الدفاع يضعف استقرار الردع. بالاضافة الى ذلك فان الدولة التي تتآكل قوتها الهجومية بسبب زيادة قدرتها الدفاعية تستعمل على اعادة بناء قوتها الهجومية من جديد^(١٠).

ان العنصر الثالث التي تميزت به هذه الفترة يتمثل في قرار القوى النووية بالاحتفاظ بترساناتهم النووية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فحينما انتهت الحرب الباردة فان الولايات المتحدة استمرت في سياسة الردع النووي للاتحاد السوفيتي سابقاً ومن ثم روسيا الاتحادية لاحقاً مترافقاً بمفاوضات خفض التسليح. وان هذا الاستمرار شكل احد اهم القرارات الهامة في العصر النووي^(١١).

معاهدة نقلت صيغ الاسلحة الهجومية SORT.

بدأ فصل جديد من الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية-الامريكية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ حين وقع الرئيس

والقاذفات الثقيلة) بحيث يستطيع كل طرف نشر فئات محددة من الأسلحة أو حوزها^(١١).

ان التوقيع على هذه المعاهدة اعطى دفعا جديداً لعملية نزع السلاح والمتوقفة منذ ستارت (٢) عام ١٩٩٣. ان الاتفاقية الجديدة تنطوي على احتمال ان تبدأ روسيا والولايات المتحدة اخيراً بتعديل اوضاع قواتهما النووية، التي هي بالتأكيد الناتج الابرز والابقي لسباق تسلح القوتين العظيمين وجعلها ممتاثية مع علاقة سياسية جديدة غير خصامية، كما ان المعاهدة تقن فكرة الامن المتساوي لكلا الطرفين وهي فكرة مهمة من الناحية الرمزية، بقدر ما تلزم الولايات المتحدة بأجراء خفض جاد لقواتها النووية حتى مستوى مماثل للخفض الذي تجريه روسيا، وفي الوقت نفسه نذل سورت على تغيير جوهر في شكل ومضمون عملية الحد من الأسلحة فهي ليست معاهدة تقليدية من معاهدات الحرب الباردة تتوخى ادارة تنافس القوتين العظيمين بفرض حدود متوازنة وتتحقق منها بعناية على الأسلحة النووية الاستراتيجية.

انها معاهدة غير متناظرة من حيث ان الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيسي على كل شيء ارادته، لكن يتعين تقدير هذا اللاتناظر ضمن سياق اوسع. ان سورت جزء واحد من "صفحة متكاملة" روسية امريكية اشمل، تتضمن عنصر كبح

بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية-الامريكية لتقليص الاسلحة الهجومية (SORT) في موسكو. وكننت المعاهدة التعهدات التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية الامريكية والروسية.

وتلزم سورت كلا الدولتين بخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة عملياً بحيث لا تتجاوز الاعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (٢٢٠٠) لدى كل طرف مع حلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢.

وهذا يتضمن خفضاً بمقدار ثلثي العدد الحالي للرؤوس الحربية المنشورة، كما انه يقتضي تخفيضات الى ما دون السقف المحدد بـ ٣٥٠٠ رأس طبقاً لمعاهدة ستارت (٢). وتختلف سورت (SORT) عن الاتفاقيات الروسية-الامريكية السابقة لخفض الاسلحة في انها لا تلزم الطرفين بتنفيذ اجراءاتهما لخفض الاسلحة على نحو متطابق، اذ انها تذكر المعاهدة بوضوح ان كل طرف يحدد لنفسه ترتيب اسلحته الهجومية الاستراتيجية وبنيتها، وذلك بناء على الحد الكلي لعدد مثل هذه الرؤوس الحربية. ولهذا السبب فانها لا تفرض حدود ثانوية على عدد وسائل اتصال الاسلحة النووية الاستراتيجية (الصواريخ البرية العابرة ولكن التي تطلق من الغواصات

٧. أن المنافسة النووية قد تركت المكان السى ارادة لخفض المخاطر النووية بواسطة افعال منفق عليها والى تقديم مساعدات مادية وفنية. ومن بين التطورات الاساسية على المستوى الثنائي نشير الى مايلي:-

- أ- المفاوضات التي قادت ثلاث دول سوفييتية (روسيا البيضاء واورانيا وكازاخستان) للتخلي عن ان تكون دول حائزة على الاسلحة النووية.
- ب- التمديد غير المحدد وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٥.
- ج- التحريم التام للتجارب الذرية، هدف غير مجدي للسيطرة على الاسلحة النووية منذ ثلاثة عقود، قد تجسد في معاهدة رسمية للحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦ والتي بواسطتها تلزم وضع حد نهائي للتجارب الذرية وهذا يعني وضع نهاية بشكل ضمنى لمفهوم صنع اسلحة نووية جديدة^(١٤).
- وبعد مشاورات طويلة فقد قبلت البرازيل والارجنتين ايقاف برنامجها النووي وقد قبلتا نظام الضمانات الدولية مثلما تماما بالنسبة لجنوب افريقيا، فيتشجيع من نلسون مانديلا فان القارة الافريقية قد اعلنت، على غرار قارة امريكا اللاتينية

استراتيجي. انها تشمل اوسع من ذلك ولاسيما فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق في ميدان مكافحة ووقف انتشار اسلحة الدمار الشامل، فضلا عن تعاون اقتصادي وعلمي متزايد. انها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما يتسم بجاذبية خاصة بالنسبة لروسيا^(١٣).

ثانيا: العوامل الدافعة والمشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة. منذ عام ١٩٩١ فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق قد تبنيا عبر مجموعة من الاجراءات الرسمية مبادرات غير مسبوقه في ميدان ضبط التسلح. فقد سعيا الى اجراء تخفيض جوهرى للترسانات النووية الاستراتيجية في اطار معاهدات ستارت تتمثل في:-

١. الغاء الاسلحة النووية التكتيكية من اسلحتهم العملياتية.
٢. الالتزام ببرنامج طموح لتفكيك الترسانات النووية.
٣. اعادة تهديف صواريخهم بحيث لم تعد موجهة ضد بعضهما البعض.
٤. وضع القاذفات الاستراتيجية في خارج حالة الانذار.
٥. اتخاذ مجموعة من المبادرات المتفق عليها من اجل تجنب مساومة امن الاسلحة النووية ولاسيما في اطار روسيا الاتحادية الهشة سياسيا.
٦. قيام العملاقين في المساهمة بمستوى ثنائي بتطوير الامن.

والكاربيبي وجنوب الباسيفيكي، منطقة خالية من الأسلحة النووية عرفت بمعاهدة بلندينجا. وحتى أواسط التسعينات فإن الأسلحة النووية قد عرفت تراجعاً منظماً. وفي عام ١٩٩٦ فإن القائد السابق للأسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة دعا إلى الإلغاء الشامل للأسلحة النووية، وهذا الإعلان جاء ليسجل في حملة أكثر سعة يقودها رؤساء دول سابقين، ضباط متقاعدين، وموظفين كبار متقاعدين وخبراء من جميع دول العالم. فضلاً عن أن عدة شخصيات مثل سيام نان قد قدموا دعمهم لاقتراحات تدعو إلى وضع الأسلحة النووية خارج حالة الإنذار والغناء الموافق لامتلاك هذه الأسلحة^(١٥).

نزع السلاح في مواجهة الإرهاب

بعد الهجمات على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأت عدة دول في دراسة ما يمكن أن يسهم به الحد من التسلح لمواجهة الإرهاب. لقد كان الحد من التسلح يهدف تاريخياً إلى ضبط سلوك الدول. وأصبحت مسألة كيفية جعل أحكام الضبط والمنع في الحد من التسلح تستحوذ على عاملين فاعلين من غير الدول أكثر أهمية في سياق الجهود الدولية الأكثر نشاطاً لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى نزع السلاح وضبط أنشطة الدول الأطراف، تهدف الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الأطراف والمتعلقة بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية أيضاً إلى منع انتشار مثل هذه المواد أو منع حيازتها غير

المشروعة. ونتيجة لذلك، ينبغي لانظمة هذه الاتفاقيات أن تساعد في حصر وصول عاملين من غير الدول إلى المواد والخبرة في أشخاص معتمدين. وللنهوض بهذا الدور على نحو فعال لابد من تلبية شروط معينة: أولاً: لا مقرر أن تعتمد الاتفاقية من قبل دول تمتلك طاقات وطنية ذات صلة باغراض الاتفاقية. ثانياً: لابد أن تقوم تلك الدول التي تتبنى اتفاقية ما بتنفيذها كاملة. ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك حاجة إلى سن قانون جنائي كجزء من اجراءات وطنية فاعلة لتطبيق التزامات الاتفاقيات وهذا دور بارز في مناقشة دور الحد من التسلح في مواجهة الإرهاب. وعلى سبيل المثال قرر اطراف اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عقد اجتماعات بشأن اعتماد اجراءات وطنية لتطبيق المحظورات المحدودة في الاتفاقية بما في ذلك سن قانون جزائي^(١٦).

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي اجراءات لمكافحة الإرهاب ومنها التزامات بتجريم امتلاك واستخدام وتهريب الأسلحة من مختلف الأنواع. ويتطلب بعض هذه القرارات تشريعاً لتطبيق وطني تسنه الدول الاعضاء، وكان التأثير الوحيد للاهتمام الدولي لمكافحة الإرهاب تجدد مناقشة منع الانتشار، بما في ذلك وضع ضوابط على الصادرات. وفي عام ٢٠٠٢ عرفت الولايات المتحدة منع الانتشار

كمسألة مركزية بالنسبة الى سياسة أمنها القومي وشددت بخاصة على ضرورة فهم أي روابط بين الجماعات التي تخطط لاعمال ارهابية والدول المعادية التي تسعى للحصول على اسلحة الدمار الشامل وانظمة الايصال الصاروخية. وتأكدت اهمية هذه المسألة بالاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة اسلحة الدمار الشامل في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢^(١٧).

وفيما يتعلق بموقف روسيا والولايات المتحدة من هذه المسألة، فلدى كل من الدولتين التزام قوي بمكافحة الارهاب وبحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل. غير ان خلافات تبقى حول العلاقة بين هذين الهدفين. وعلى نحو خاص تختلف الدولتان حول كيف ينبغي استخدام اجراءات مراقبة الصادرات كجزء من مجهود واسع لمنع الارهابيين من الوصول الى اسلحة الدمار الشامل^(١٨).

وقد اوجز الرأي العام الأمريكي في الارتباط وثيقة لاحظت ان الروابط الحالية والمحتملة في المستقبل بين الجماعات الارهابية والدول الراعية للارهاب روابط خطيرة بوجه خاص وتستدعي اهتماماً خاصاً. وبصورة اكثر تحديداً ان الدول الراغبة في حيازة اسلحة الدمار الشامل هي تلك الدول التي تعادي الولايات المتحدة. وليس من قبيل الصدفة ان هذه الدول المعادية على نسق واحد للولايات المتحدة هي من الدول التي تعتبر دولا راعية للارهاب وعلوّة

على ذلك اعتقدت الولايات المتحدة ان البرامج التي تديرها كيانات روسية ساهمت في تطوير قدرات نووية واسلحة كيميائية فضلا عن تكنولوجيات استطاعت ان تساعد في حيازة أنظمة صواريخ بالستية^(١٩).

ثالثاً: معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

ان غرض ضبط التسلح هو تعزيز الاستقرار الدولي وتقليل مخاطر الحرب. ذلك هو الاجراء الحقيقي لاي اتفاق لضبط التسلح. وبصورة عامة ان افاق الصراع بين القوى العظمى هي منخفضة على المدى القصير، ولكن تبقى روسيا في منطقة رمادية، جزئياً شريك وتهديد محتمل، وهكذا فان سلوك روسيا وطبيعة العلاقات الروسية-الأمريكية قد تحولت. ولحد الان فان هذا الوضع لم يصب في العقيدة القائمة، والتي هي الدمار المؤكد الشامل. وان روسيا اخذت تواجه على السواء توسع الناتو والتعطل الراسخ لاسلحتها التقليدية، ربما تشعر بانها مجبرة لاعادة تقويم اسلحتها النووية، ولاسيما اسلحتها النووية التكتيكية. وانه يمكن القول بان الامن الروسي حول توسيع الناتو يبدو قد تأثر باعتبارات سياسية، وان ذلك لا يتل من التأثير الذي سببه على المخططين العسكريين الروس. وبعد كل ذلك فان السياسة الأمريكية قائمة على التطويق الاستراتيجي لروسيا. وان انتماء بولندا الى الناتو يقوم على مخاوف

تاريخية من روسيا. وإن أحد المحللين الروس نيقولاي سوكولوف يقترح بأنه إذا حدث توسع جديد للناتو فإن أحد الخيارات يجب أن تكون وضع اسلحة نووية تكتيكية في كالينغراد والتي تقع بين لتوانيا وبولندا^(٢٠).

وفي الولايات المتحدة مثلما هو في روسيا فإن الاتجاهات السياسية تشهد تحفظاً عميقاً تجاه أي خفض جوهري لدور الاسلحة النووية.

لنتذكر التصريحات الحديثة الروسية والتي طبقاً لها إن الاسلحة النووية هي مسار الاهتمام الكبير لتعويض التراجع في الاسلحة التقليدية. ومن الجانب الأمريكي فإن فحوصات الاختبار للقدرات النووية الأمريكية الذي جرى في عام ١٩٩٤ وتم تأكيده في عام ١٩٩٧ تلزم الولايات المتحدة بالابقاء على قوات استراتيجية ثلاثية قوية والتي تركز على تكنولوجيا متقدمة تكفي لمضاعفة حجم قوات ستارت (٢) وتستطيع ان تلعب دوراً بوصفها غطاء في حالة حصول تغيير سياسي في روسيا الاتحادية او في غيرها^(٢١).

كذلك للصين ترسانة متواضعة من ٤٠٠ الى ٤٤٠ سلاح نووي وانها تعمل على تحديث ترسانتها النووية نوعياً، رؤوس حربية اصغر واكثر حدة، وقود صلب، صواريخ ذات مديات بعيدة، صواريخ ذات رؤوس نووية متعددة، وإن للصين قد بينت بان قدراتها النووية دفاعية كرادع، الا ان هناك بعض الحالات التي ربما تجعلها

تتبنى الردع المحدد (متضمنة استخدام الاسلحة النووية التكتيكية) لانها قوة نووية صغيرة، اذ انها لم تدخل بعد معادلة ضبط التسلح. ولكن وضع الصين كقوة ناهضة والتي اندمجت جزئياً في النظام الدولي الحالي يمكن ان يعطي لقدرتها النووية تأثير على الوضع النووي الراهن فسي مطلع القرن الحادي والعشرين^(٢٢).

الانتشار النووي

لقد كان رد المجتمع الدولي على التجارب النووية للهند والباكستان غير شديد ولم يكن بمستوى ارادة نزع السلاح العالمي. اذ كانت العقوبات الامريكية ضد هاتين الدولتين مخففة، وان ايا من الدول الغربية الاخرى لم تحذو حذوها. وان سكوت اغلب البلدان، لاسيما بلدان الجنوب، في ادانة هذه التجارب يذكرنا بهشاشة الاجماع السياسي الذي يضمن نظام عدم الانتشار. انها تترجم رأياً مجزأً فالقوى النووية ليست متعلقة بنزع السلاح النووي وان ادانتها للتجارب النووية الهندية والباكستانية لا تكفي للاقتناع. ان موقف الولايات المتحدة من الضمانات السلبية في مؤتمر عام ١٩٩٥ للاطراف لمعااهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يقوم على تفسير الضمانات بوصفها اعلانات سياسية ذات طبيعة غير ملزمة^(٢٣).

وبعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية فان عمود اخر لنظام عدم الانتشار قد انجز ان

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ يمكن ان توضع موضع الشك في الولايات المتحدة وغيرها. ان حكومة كلنتون قد التزمت بالتماس مجلس الشيوخ، كلما كان ذلك ممكناً، بتصديق المعاهدة وهو عنصر حاسم في المبادرات الساعية من ان تقبل كل من الهند والباكستان المشاركة في المفاوضات الساعية لخفض التوترات على المستوى الاقليمي ونعاش الامن الدولي. ان رفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدة اعلاه نجم عن المخاوف الناتجة عن الفشل في مجال السبق او الاكتشاف للتجارب الذرية الهندية مما قد قوي من مزاعم السذنين برون استحالة تحقق المعاهدة ويضيفون مزاعم جديدة الى اولئك الذين يتشككون او يحذرون من التهديد المتعاضم للضربات المفاجئة من قبل الدول التي تمتلك سرياً قوات صاروخية عملياتية. ان اللجنة المشكلة من قبل الكونغرس المكلفة بتقويم تهديد الصواريخ الباليستية استطاعت ان ترسم سيناريوهات مختلفة للهجوم بالصواريخ التي يمكن ان تطلق ضد الاقليم الامريكى وتحدد مجال خدمات المخابرات الامريكية التي لا تستطيع بالضرورة ان تكتشف مثل هذه المخاطر بكفاية بشكل مسبق. ان هذه الاحداث اخذت تعبر عن تقليل الاهمية لضبط التسلح والدبلوماسية لصالح الوسائل العسكرية^(٢٤). وفي شمال شرق اسيا فانه يمكن تصور عدة مشاهد للانتشار. اذ ان سحب المظلة الامريكية سيدفع

اليابان التي عندها كل مقومات القدرة النووية بالمطالبة بردع نووي ضد الصين. او انها تقترض بعد الوحدة الكورية بان النظام الجديد في سيؤول يكتشف بان كوريا الشمالية قد حازت على الاسلحة النووية وقررت الاحتفاظ بها كضمان ضد اليابان او كقوة فعالة ضد الصين. وهناك سيناريو اخر اكثر حداثة للانتشار الحقيقي. فاليابان لها خطط طموحة باعادة استخدام البلوتونيوم من الوقود المستخدم. وان كوريا الجنوبية مثل اليابان لها برنامج مدني. واذ كانت كل من سيؤول وطوكيو تجمع البلوتونيوم فان لديهما القدرة على الحصول على الوسائل النووية في المدى القريب. واذ ما وضعت كوريا الجنوبية واليابان تحت المظلة النووية الامريكية فان الخطط النووية الصينية ستتأثر. وفي الشرق الاوسط فان اسرائيل سوف ان تتخلى عن سياسة ضمانها النووي حتى يكون هناك سلام كامل في المنطقة^(٢٥).

ويمكن ان نستنتج مايلي من الواقع النووي الراهن:-

١. في الشرق الاوسط وشمال شرق اسيا وجنوب شرق اسيا اخذ ينظر الى الاسلحة النووية كرادع او احدى وسائل الاكراه قائمة على ديناميات الامن الاقليمي. وعلى العكس حينما تعد الاسلحة النووية ذات منفعة معينة ضد القوى النووية

الصغيرة، حيث لا تحتاج، مثل هذه التهديدات النووية الناشئة التي كمية من المخزون النووي.

٢. تستمر الاسلحة النووية بوضوح في ان تحوز بعض القوة الرادعة. وهناك دراسة ترى انه طالما توجد الاسلحة النووية فان هذا الوجود يؤدي الى اثر رادع-ردع البقاء- ضد حرب تقليدية غير مقيدة.

وسواء أكان جدار ضد اللاتأكدية في حالة روسيا والصين، وكوسيلة للضمان الامني للحلفاء، او لمنع الانتشار فان السلاح النووي يبقى جزء من تعادل الامن العالمي او تعادل الامن الاقليمي^(٢٦).

العامل التكنولوجي

ان دخول العالم عصر المعلوماتية في السنوات الثمانينية والثورة التي جاءت بها في الشؤون العسكرية يعد اساس تطور اسلحة اكثر دقة ودماراً. وعقب الثورة العسكرية فان دفاعاً خالياً من القدرة الهجومية هو بدون مصلحة وان التكاليف غير المنظورة قد ازدادت بشكل كبير. كذلك اصبحت الاسلحة التقليدية شيئاً فشيئاً متطورة ودقيقة مثلما اصبحت الاسلحة النووية والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز اكثر فعالية. واذا كانت صواريخ كروز نسبياً بطيئة وبارتفاع طيران واطئ فانها مثالية من اجل توجيه هجوم الصواريخ الباليستية هي اكثر كلفة واكثر قوة والتي ستصبح مع

دخول انظمة صواريخ مركزياً شاملة ومع تحسين التهديد التكنولوجي اكثر فعالية من اجل ادارة المساومة والرعب، وسوف لا يكون ضرورياً برؤوس حربية نووية كيميائية وبيولوجية. ان الجهود الحالية للبحث والتطوير تؤثر من جهة اخرى وتبين بان تكنولوجيات حديثة للابادة الشاملة يمكن ان تظهر في العقود القادمة^(٢٧).

الاسلحة النووية عامل سياسي ورمز للقوة الوطنية

ان كل الاحداث التي وقعت منذ الثمانينات كان لها تأثيرات مهمة على نزع السلاح النووي. وان الاكثر حداثة تبين بان للاسلحة النووية ادوار اخرى. انها تظهر كيف ان عملية التسلح قد تمت تحت غطاء نزع السلاح.

ان نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب كانت فرصة تاريخية لدفع نزع السلاح النووي وقيادة العالم نحو شكل حقيقي للامن الجماعي حيث ان سلطة الاكراه لا تتأني من الدول وحيث ان اسلحة الدمار الشامل لا تصبح عندئذ احدى متطلبات الامن القومي. وان ما يقارب اكثر من عقد ونصف على سقوط جدار برلين فان هذه الفرصة لم تتخذ. وما لم يتخذ موقف جديد فان حرب باردة جديدة ربما تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين^(٢٨).

ان عالم ما بعد الحرب الباردة يساهم في زيادة المنافسات التجارية والتكنولوجية بين الدول التي

كانت منحازة عسكرياً بعضها ضد البعض الآخر. واليوم فإن الدول هي أقل استعداداً للتحالف مع حلفاء عسكريين من أجل القضايا الاقتصادية الرئيسة. أو أقل استعداداً لتخفيف عدم اتفاقهم الاقتصادي. إن الثنائية السياسية-العسكرية للحرب الباردة قد تركت المكان لهيكل دولي للتعددية الاقتصادية واضحة والتي يوجد في داخلها عالم أحادي القطبية سياسياً^(٢٤).
إن إحدى المعوقات الأساسية لنزع السلاح هو اللجوء المباشر أو غير المباشر لحيازة الأسلحة النووية من قبل عدد من الدول من أجل ضمان أمنها.

إن هذا العائق قد ازداد بواسطة اكتساب دول جديدة للأسلحة النووية. وقد ذكر الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلنتون بأن الولايات المتحدة لها الواجب والأرادة الصارمة للاحتفاظ بشكل كاف، بقوات نووية استراتيجية من أجل حماية بلدها وحلفائها. ومن الواضح إن قضية نزع السلاح النووي تذهب إلى ما وراء امتلاك الدول النووية الخمسة والدول الثلاثة الأخرى والتي هي ليست أطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

إن مذهب البدء بالضربة الأولى للولايات المتحدة يعد أساسياً لضمان مصداقية مظلته النووية. وإن الدول التي تستفاد منه يجب أن تعلن بوضوح بأن أمنها يتطلب موقفاً نووياً هجومياً للضربة الأولى ويجب عليهم فيما بعد أن يبينوا بأنهم يستطيعون

المرور من هذه المظلة. وفي الوقت الحاضر فإن المساعدة التي تستطيع أن تقدمها هذه الدول إلى نزع السلاح هي محدودة نظراً لكونها تتمتع أيضاً بالردع النووي^(٢٥).

إن عوامل أخرى تعمل على إعاقة نزع السلاح النووي. إن امتلاك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للسلاح النووي لا يؤدي إلى تقليل الجاذبية التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل. فإنه من ناحية نجد بأن الدول التي لها الفرصة لأن تكون جزء من مجلس الأمن الموسع هي تلك الدول التي تتنفع من مظلة نووية. فلا توجد أية دولة عظمى في العالم لا يقوم أمنها على أسلحة الدمار الشامل. إن مجرد الامتلاك البسيط للأسلحة النووية يمكن أن يكسب فوائد. وهكذا فإن الصين لا تكون بمستوى تطورها الحالي في إطار قوة كبرى إذا كانت لا تمتلك ترسانة نووية والتي لا تتوقف عن زيادتها ولا يصبح الرئيس الأمريكي كلنتون حليفاً لها. وبالنسبة لروسيا، لم تستفاد من مساعدة مالية قدرها ١٢،٥ مليار دولار قدمها صندوق النقد الدولي لو لم تكن دولة نووية عظمى. أولئك الذين شاركوا في هذه الخطة للانقاذ انهم انفسهم قد قبلوا بأن دافعهم الرئيسي كان تجنب روسيا للدمار الاقتصادي وذلك لأنها قد تخاطر بمساومة انظمة القيادة والسيطرة النووية. وكذلك بعد ان وضعت عقوبات اقتصادية على الهند والباكستان لقيامهما باجراء التجارب

النووية فإن الولايات المتحدة قامت برفعها تدريجياً^(٢١).

إن الفائدة العسكرية للأسلحة النووية تتبع من الاعتقاد بأن هذه الأسلحة هي ضرورية لردع المعتدين المحتملين وضمان السلام. وهذه البلدان توظف ترساناتها النووية للتعويض عن النقص الذي يمكن أن تعاني منه على المستوى التكنولوجي أو في الأسلحة التقليدية من أعدائها المحتملين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها ترى الردع النووي الفعال ضروري لها إذا ما أرادت أن تحافظ على ردع نووي موسع. وطبقاً للعقيدة العسكرية الأمريكية الرسمية إذا ما هوجمت المصالح الحيوية الأمريكية فإن الرد يجب أن يكون موسعاً وساحقاً. وإن المسؤولين الأمريكيين قد اعتقدوا بأن هذه الاستراتيجية قد سمحت لردع عدة أخطار التي كان من الممكن أن تهدد مصالحهم الوطنية. لماذا لم يستخدم العراق أسلحته الكيميائية عام ١٩٩١؟ طبقاً لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم كوهين إن العراق لم يضع رؤوساً حربية كيميائية في صواريخه التي أطلقها لأننا أرسلنا له رسالة "لا تفكر أبداً إذا ما قصفت قواتنا بأسلحة كيميائية فإنه لن يعد هناك بلداً. وإن العراق قد فهم الرسالة ولم يستخدمها"^(٢٢).

وهكذا يبدو بأن نزع السلاح سيبقى عملية لا تنتهي وصعبة وإن الأسلحة النووية لن تختفي في المستقبل المنظور ما لم نقل فائدتها السياسية

ومشروعيتها كوسائل للحفاظ على الأمن^(٢٣).

ومنذ عام ١٩٩٥ فإن عدة جوانب إيجابية للتعاون الروسي-الأمريكي لما بعد الحرب الباردة أخذت تختفي. وهناك عدة تفسيرات، منها توسيع حلف شمال الأطلسي والتي رغبة الأمريكيين في نشر نظام الدفاع الصاروخي وصواريخ المرح والتي الفقدان الحاسم للأموال والوسائل التي كانت تمتلكها روسيا الاتحادية من أجل تحمل مسؤولية تفكيك أسلحتها ومنشأتها من أجل الدفاع ضد الحوادث والسرقات والأعمال الإرهابية. وإن حماسة الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت في ميدان نزع السلاح قد ضعفت ولاسيما منذ عام ١٩٩٤ بعد حصول الجمهوريين على الأغلبية في الكونغرس. وقد مارس الجمهوريون أسلوب كسبج التصديق على المعاهدات ومارسوا ضغوطهم، بشكل متقابل، من أجل الحصول على تمويل بعض البرامج العسكرية وكانت لديهم مشايع طموحة لأنظمة الدفاع ضد الصواريخ والاحتفاظ بإمكانية الاستمرار بتحديث الأنظمة الصاروخية. وكان الزعماء الروس في تلك الفترة يبدون استياءهم لعدم استشارتهم من قبل القادة الأمريكيين حول بعض القرارات الرئيسية المتخذة خلال المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. وبالنسبة للروس فإن مسألة فقدان دورهم كدولة عظمى يعد أمراً

حساساً جداً. انهم يرون من جهة اخرى بان الولايات المتحدة تتجاهل بشكل واضح مصالحهم بسبب تأثيرها العسكري والاقتصادي المتزايد. ومن جهة اخرى فان الولايات المتحدة تبدو مهتمة بشكل اكبر بالصين والتي تراها على السواء لاعب رئيسي وتهديد محتمل متزايد (في الاقل في بعض المناطق)^(٢٤).

كذلك يمكن ان نؤشر ظهور مشاكل جديدة تتعلق بالامن مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل وزيادة في التطرف والقومية والارهاب الدولي والجريمة ولتجارة المخدرات. وان اعادة استخلاص الدروس دعت الي مرونة اكبر لاسيما المراجعة الرباعية التي اجرتها الولايات المتحدة ومراجعة الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة والكتاب الابيض للصين حول الدفاع والقرارات الفرنسية لاعادة الهيكلية قد طرحت في ايار ١٩٩٨. ان المراجعة الرباعية للدفاع قد اكدت بان القوات الامريكية يجب ان تكون قادرة على خوض حربين فسي ان واحد وفسى مسرحين للقتال مختلفين، في حين لم يكن لهذا السيناريو ممكناً خلال الحرب الباردة. وكنتيجة لذلك فسان الانفاق العسكري وهيكل القوات الامريكية قد حافظ على مستوى يساوي ٧٧% مما كان عليه في اكثر فترات الحرب الباردة حراجه ١٩٧٦-١٩٩٠^(٢٥). وربما يعد الحصول على اسلحة الدمار الشامل أكثر سهولة من كان في فترة الحرب الباردة، وان عدة خبراء

يعطون اسباب عديدة لوجود تهديد بالارهاب ازداد بعد نهاية الحرب الباردة. وان هذه التهديدات تتوزع على اساس المعايير الاثنية والدينية والجماعات المختلفة القادرة على الحصول على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وحتى النووية من اجل اجراء تحولات هامة وتكبير خسائر هائلة بالارواح، الا ان الشيء الملائم للنظر هو ان تحديث القوات الامريكية ونظمة الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية او المسرح، وايضاً توسيع الناتو سيسمح بردع او محاربة الارهاب الدولي وتجارة المخدرات ومحاربة الجريمة والتطرف، ان الجزء الاكبر من الاموال والتخطيط قد كرس الي مثل هذه البرامج العسكرية مشابهة لتلك البرامج ايام الحرب الباردة. ان هذه الزيادة في القدرات العسكرية الامريكية ستؤدي بدورها الي اثار ما يدركه الروس والصينيون كتهديد وما ينعكس على خططهم الخاصة بالدفاع. ان ذلك يؤكد الفرضية بان الاسلحة النووية ستستمر في ان تكون اساس المستقبل المنظور. وبعد مواجهة لتهديدات الحرب الباردة في عالم تكون فيه الاسلحة النووية معبأة فان القوات الامريكية قد اعيد تعريف دورها في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تكون الاهداف كثيرة. وفيما يخص روسيا الاتحادية التي تمتلك اليوم قوات مسلحة ومثبطة وسيئة وورديئة التجهيز وقوات مسلحة غير

متكيفة، حولت كليا من مفهوم غورباتشوف لعالم خال من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ الى التأكيد على دور الأسلحة النووية. ان الكتاب الأبيض للصين حول الدفاع هو من جهته أكثر غموضا. وفي الحقيقة فان الصين تستمر في التأكيد بأنها مستلجا الى أسلحتها النووية بشكل انفرادي لأغراض دفاعية، وأنها أعلنت من جهة أخرى، رغبتها في إجراء مفاوضات من أجل الوصول الى معاهدة حول الأسلحة النووية وتطالب بالإلغاء غير المشروط باللجوء الى الضربة الأولى، وكما بينت التجارب النووية الهندية والباكستانية بان الأسلحة النووية أخذت تترك دائما كوسيلة أساسية للقوة والهيبة^(٣١).

وفي الوقت الذي قامت فيه الحرب الباردة على المنافسة الايديولوجية والعسكرية فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في سنواتها الاولى قد عبرت عن تعاون من اجل الدفاع الجماعي وعرضت فرصة لصياغة فكر جديد في الامن. ان هذه المرحلة انطوت على اعادة تقويم تهديدات جديدة وانطوت على بلورة واعداد استراتيجيات جديدة لتحديد اهداف الدول وعبرت في الوقت نفسه على مستوى اعلى من الاستعدادات العسكرية. وعالم اليوم يبدو غير مستقر ويجمع اقتصاديات غير مندمجة وحروب إثنية واقليمية. ان القيادة العسكرية الأمريكية قد استطاعت اتخاذ الاحتياطات اللازمة من اجل

الحفاظ على استعدادات عسكرية عملياتية للقوات الأمريكية لمواجهة احتمالات عودة التهديد الروسي في الحالة التي تقع فيها روسيا في ظلام من الفوضى أو في نظام شيوعي كما يدعي زيكسانوف أو في التطرف القومي كما يدعي جيرنوفسكي^(٣٢).

إدارة جورج دبليو بوش ومسارح ضبط التسليح

أول ما قام به الرئيس جورج دبليو بوش هو الانسحاب من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ABM في أول أيار/مايو ٢٠٠١ تلك المعاهدة التي جسدت مبدأ توازن الرعب النووي وفق مبدأ الدمار المؤكد. ان المعاهدة تسمح بوجود دفاعات صاروخية بالسوية محدودة وانه طبقاً لبعض الحسابات فان ظهور التهديد الصاروخي الباليستي في بعض الدول مثل كوريا الشمالية وإيران هو تهديد لامن الولايات المتحدة. لذا فان الاخيرة قد بينت بانه ما لم تعدل المعاهدة فانها ستسحب انفرادياً. وبدون شك فان الانسحاب الانفرادي يكون مكلفاً. إذ ان ذلك يضع علامة استفهام امام جهود نزع السلاح الأمريكية-الروسية وربما تتعرقل العملية. وربما ترد الصين عن طريق تحديث ترسانتها النووية الاستراتيجية الى ما وراء ما خطط له. وأن تحديث الترسانة النووية الصينية يقود الى تطوير بناء نووي هندي الأمر الذي يدعو الباكستان لتحذو حذوه. ان سباق للتسلح هجومي-دفاعي بين

الولايات المتحدة وروسيا والصين هو غير محتمل، في الأقل، في المستقبل المنظور، لأن كل من روسيا والصين تواجه معوقات اقتصادية هامة. مع ذلك، فإن إلغاء المعاهدة ربما يدفع روسيا والصين لأن تكونا أقل تعاوناً على مستوى قضايا الأمن التي تهتم الولايات المتحدة، وخصوصاً، تلك القضايا التي تتطلب مقاومة انتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل وربما تقود إلى زيادة التعاون الصيني-الروسي العسكري، ولاسيما، في مجال الوسائل المضادة للدفاعية للصواريخ الباليستية. وبشكل أوسع إن إلغاء معاهدة ABM سوف يحرر الاهتمام الدولي حول أحادية الولايات المتحدة، إذ ربما يكون رد فعل حلفاء أمريكا سلبياً، معتقدين بأن الولايات المتحدة سيكون رد فعلها عالياً للتهديد المطروح بواسطة انتشار الصواريخ الباليستية. والمشكلة هو إن لروسيا مصلحة محدودة في تعديل المعاهدة. إذ إن الموقف الروسي تجاه التعاون مع الولايات المتحدة قد تزعزع نتيجة توسيع الناتو وبسبب الانهيار الاقتصادي الروسي عام ١٩٩٨ والحرب ضد الصرب في كوسوفو والغضب الغربي ضد السلوك الروسي في الشيشان^(٢٨).

كذلك رفض الكونغرس الأمريكي معاهدة حظر الشامل للتجارب الذرية وذلك لأن الإدارة الأمريكية ليست في وارد حرمان نفسها من أماكن تنفيذ صناعة أسلحة جديدة

وهي تحتفظ لنفسها بإمكان القيام بتجارب فعلية بالرغم مما عندها من وسائل التجارب الافتراضية. كما إن ملحقات المعاهدة تصبح بدورها هشة، والمحادثات حول مراقبة تصدير المواد الانشطارية متوقفة حالياً بسبب التصلب الأمريكي. كذلك تعرضت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى تحديات خطيرة بسبب التجارب النووية الهندية والباكستانية واتهام ثلاث دول تشكل (محور الشر) بتنفيذ برامج أسلحة الدمار الشامل، والنووية منها من نوع خاص وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهي من الدول الموقعة على المعاهدة والتي انسحبت منها كوريا الشمالية في عام ٢٠٠٢. أما بالنسبة إلى الهند والباكستان وإسرائيل فإنها من الناشئين الجديدين وبالتالي لا تستحق العقاب الأمريكي. بذلك تسمح واشنطن لنفسها، بعد شنها للحرب العالمية على الإرهاب بقراءة انتقائية لنشر الأسلحة النووية، مميزة الدول بحسب من ليس معنا فهو مع الإرهاب معادلاً للحق الاستثنائي في ما يخص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. أما المعاهدات الدولية الهادفة إلى حظر باقي أنواع أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيميائية) فليس فيها ما يشجع على المحصلة، والولايات المتحدة هي من الدول التي تملك الوسائل القانونية لتطبيق معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية الموقعة عام ١٩٧٢، وهي

النموذج الأول لمعاهدة دولية تلغي هذا النوع من الأسلحة. وليس لهذه المعاهدة أي نظام للتحقق، لكن مؤتمرات المراجعة التي تعقد كل خمس سنوات فتحت الباب في هذا الميدان مثل مؤتمر جنيف المنعقد في العام ١٩٩١ حيث شكلت مجموعات من الخبراء لإعداد اقتراحات لتحسين أعمال الرقابة بمبادرة من فرنسا وعدد من الدول الغربية هذا العمل الذي استغرق عشر سنين ذهب إدراج البيراج في ٢٥ تموز-يوليو ٢٠٠٠ حين رفض مساعد وزير الخارجية الأمريكي المقترحات الجديدة في مجملها بداعي أنها تعاكس المصالح التجارية والأمن الأمريكي، ولاسيما في ما خص برنامجها للدفاع ضد الأسلحة البيولوجية، من دون أن تضمن مقابل ذلك التخفيف من نشر الأسلحة البيولوجية، وهذه الحجج نابعة من مجرد المصلحة الصناعية الانانية (حماية الصناعة الوطنية) ذات المبادئ القانونية غير المتوقعة ومنها الخشية من الملاحقات الجزائية التعسفية للمواطنين الأمريكيين. اُضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة اتهمت دولاً مثل ليبيا وإيران وكوريا الشمالية والسودان والعراق وأخيراً كوبا بعدم احترام المعاهدة. وجاءت أزمة الجمرة الخبيثة التي أعقبت أحداث ١١ أيلول-سبتمبر لتثير الشكوك في أن الأمريكيين قد نفذوا برنامجاً خاصاً بالأسلحة البيولوجية أكثر تطوراً مما يستدعيه الدفاع ضد هذا النوع من التهديدات. وبالعكس فإن معاهدة حظر الأسلحة

الكيميائية الموقعة عام ١٩٩٣ تتضمن نظاماً للرقابة، لكن الولايات المتحدة لم تصادق عليها إلا في نيسان-أبريل ١٩٩٧، وكان بالنسبة إليها بمثابة الكارثة. فإذا كان الكونغرس، بإدخاله إجراءات جديدة جدية عليه، يغير من طبيعة هذا النظام الذي كان المفاوضون الأمريكيون أنفسهم قد فرضوه^(٣٩).

أما فيما يتعلق بالاتفاق على مراقبة صادرات التكنولوجيا البالنسية (MTCR) فإنه يبقى اتفاقاً شرفياً لم يمنع ثمانين وعشرين دولة من امتلاك هذه التكنولوجيا بحسب خبراء واشنطن. اُضيف إلى ذلك أن البيت الأبيض بعد اصطدامه بمعارضة عدد من الحلفاء لمشروع الدفاع الوطني ضد الصواريخ، قرر توسيع مظلته يشمل عدد من الدول الشريكة وصولاً إلى روسيا وهذا ما لا يمكن أن يتحقق على الأرجح بدون نقل التكنولوجيا الحساسة في خرق محتمل لاتفاق الرقابة على تصدير التكنولوجيا البالنسية. كما أن اتفاق كوكوم الذي وضع لمنع تصدير التكنولوجيا إلى الاتحاد السوفيتي، وقد سمي في ما بعد "سوية وإسنا"، فقد فاعليته مع توسيعه تدريجياً ليضم ثلاثة وثلاثين شريكاً منهم دول كثيرة من خارج حلف الأطلسي، وكثيراً ما يلتف عليه المفاوضون الأمريكيون ليمنعوا بيع التكنولوجيا غير الحساسة إلى من تصفهم واشنطن "الدول المارقة"، وفي مجال الأسلحة

التقليدية فليست المحصلة اقل اشارة للقلق. فالمعاهدة الدولية حول الالغام المضادة للأشخاص التي وقعت في العام ١٩٩٧ في اوتاوا لتوضع موضع التنفيذ في الاول من اذار/مارس عام ١٩٩٢، لم تقبل به الولايات المتحدة لاسباب عديدة منها حماية قواتها المتمركزة في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، ولرغبتها في الاستمرار في تصدير الالغام المشتركة المضادة للمرعات وللأشخاص، فاذا بواشنطن تقف من ذلك الى جانب الصين الشعبية التي تصدر الالغام من تصنيعها^(٤٠).

ازدياد النفقات العسكرية العالمية

في عام ٢٠٠٢ يقدر الانفاق العسكري العالمي بنحو (٧٩٤) مليار دولار أي نحو (٢,٥) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويبلغ معدل الزيادة في هذا العام ضعف المعدل في عام ٢٠٠١ حيث وصل الى (٦%) بالمعدلات الحقيقية. والمستوى الحالي للانفاق العسكري العالمي اعلى باربعة عشرة بالمئة بالمعدلات الحقيقية مما كان عليه ادناه في عام ١٩٩٨ في اعقاب الحرب الباردة حيث بلغ في عام ١٩٨٨ (٩١٠) مليار دولار بالاسعار ومعدلات الصرف الثابتة لعام ٢٠٠٠. وقد شكلت الولايات المتحدة معظم الزيادة في عام ٢٠٠٢ (ثلاثة ارباعها)، يليها الصين ١١% وروسيا والبرازيل والهند (شكلت كل منها ٢-٣% من الزيادة العالمية)^(٤١).

وفي عام ٢٠٠٣ ازداد الانفاق العسكري العالمي بنحو (١%) بالمعدلات الحقيقية وذلك معدل زيادة ملحوظ بل هو ملحوظ اكثر الى الزيادة بنسبة ٠.٦% التي سبقته في عام ٢٠٠٢ وهكذا ازداد انفاق العالم على الاسلحة في سنتين بنحو ٨% بالمعدلات الحقيقية ليصل الى (٩٥٦) مليار دولار (باسعار الدولار الحالية) في عام ٢٠٠٣، وترجع الاسباب الرئيسية لارتفاع الانفاق العسكري العالمي الى زيادة الهائلة في النفقات العسكرية في الولايات المتحدة التي تشكل، باعتبارها القوة الاعظم الوحيدة، نحو نصف اجمالي العالم. فيعد عقد من التخفيضات في النفقات العسكرية في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨ والزيادات المعتدلة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، اطلقت التغيرات التي اندلعت على العقيدة والاستراتيجية الامريكية في اعقاب هجمات ١١ سبتمبر - ايلول ٢٠٠١ زيادات هائلة في الانفاق العسكري في عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ويرجع كثير من الارتفاع الى المخصصات الاضافية لتغطية العمليات العسكرية في افغانستان والعراق والتي انشطة مكافحة الارهاب بشكل عام^(٤٢). لقد بلغ طلب ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٤، المقدم من قبل ادارة بوش في ٣ شباط ٢٠٠٣ رقم (٣٧٩,٩) مليار دولار في سلطة ميزانية الدفاع بزيادة (١,٥٣) مليار دولار عن ميزانية عام ٢٠٠٠ اخر

ميزانية وضعتها ادارة الرئيس بيل كلنتون^(٤٣)، وعندما تضاف المخصصات الاضافية للعمليات العسكرية في السنتين الماليتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ البالغتين (٦٢,٦) و(٦٥,٦) مليار دولار على التوالي ترتفع مصروفات السنة المالية ٢٠٠٣ اكثر بكثير. وهي تمثل زيادة مقدارها ٢٣% بالمعدلات الحقيقية على السنة المالية ٢٠٠٢ و٣٨% عن السنة المالية ٢٠٠٠. وتتوقع الادارة للسنوات الاربع المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ استمرار المستويات العالية لسلطة الميزانية والمصروفات، بل انها ترتفع بنحو ٢ مليار دولار سنوياً، او اكثر بقليل من ٢,٣% بالمعدلات الحقيقية^(٤٤).

ان مستوى الانفاق المرتفع في الميزانية العادية لوزارة الدفاع الامريكية والحرب على الارهاب تساهم بشكل كبير في العجز والدين الاتحادي الامريكي. وقد تقرر لمكتب الميزانية في الكونغرس في اب-اغسطس ٢٠٠٣، ان عجز الموازنة سيصل الى رقم قياسي مقداره (٤٨٠) مليار السنة المالية ٢٠٠٤، ما يجعل الدين الاتحادي يبلغ (٧,٥) ترليون دولار للهيئة المالية ٢٠٠٤^(٤٥).

اما بالنسبة لروسيا فالنفقات العسكرية نتجة نحو الاربعين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ثابت منذ ان بلغ مستواها الأدنى عام ١٩٩٨. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ازداد الانفاق العسكري بمعدل ١% سنوياً بالمعدلات الفعلية. وتظهر الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٤ زيادة

ابطاً وبالنظر الى التضخم المتوقع البالغ ١٢% من المنتظر ان يرتفع الانفاق العسكري الوطني الذي يبلغ اجمالية ٤١١,٥ مليار روبل نحو (١٤ مليار دولار) بنحو ٤% بالمعدلات الفعلية. وسترتفع النفقات العسكرية الاجمالية لسنة ٢٠٠٤ المقدرة وفقاً لتعريف سيبري (٦٣٢) مليار روبل بما يعادل ٢١ مليار دولار^(٤٦).

اما النفقات العسكرية الصينية الرسمية فقد عادت في عام ٢٠٠٣ الى اتجاهها طويل الامد. فقد بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لسنة ٢٠٠٣، كما قدمت في اذار-مارس ٢٠٠٣، (١٨٥,٣) مليار يوان نحو ٢٢ مليار دولار، بزيادة مقدارها ٩,٦% بالمعدلات الرسمية وجاء ذلك بعد سنتين من الزيادات التي تفوق الاتجاه في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حيث بلغت ١٧,٧% و١٧,٦% على التوالي والتي ترجع بشكل جزئي، في الاقل، الى ارتفاع رواتب وعلاوات جيش التحرير الشعبي في اعقاب حظر الانشطة التجارية العديدة في عام ١٩٩٨. كذلك الى ضمان امن الصين ووحدها والتي رغبتها في ان تكون قوة كبرى في عالم متعدد الاقطاب والى مساعيها في تحديث قواتها المسلحة وتطويرها والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة^(٤٧).

الخاتمة

تسير عملية نزع السلاح، منذ نهاية الحرب الباردة، ضمن اتجاهين. فمن جهة شهدت هذه المرحلة إنجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول إن نزع السلاح قد حقق إنجازات إيجابية لم تتحقق طوال فترة الحرب الباردة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال تصور حجم الاقتطاعات التي شملت خفض الالاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبييرتين. لقد أصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود اجواء الحرب الباردة وان روسيا تحولت الى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم لها. ومن جهة ثانية فإنه بالرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح فإن الخطر النووي تصاعد مع عملية انتشار الاسلحة النووية ووسائل ايصالها. وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية فالقدرات العلمية والفنية والتي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر بسرعة وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول الى انتاج اسلحة نووية خلال فترة زمنية محددة لو اتاحت لها ظروف معينة. وفي هذا مخاطر على الامن الدولي.

لقد أصبح واضحاً بان القيود على الاسلحة النووية لها تأثير محدود على كبح عملية الانتشار. وبدون شك ان قرار الدول الخمسة الكبرى المالكة للأسلحة النووية للاحتفاظ بترساناتهم النووية بعد انتهاء الحرب الباردة كان قراراً خطيراً بالنسبة للاستقرار في

العلاقات الدولية. وأصبح واضحاً ايضاً بان هذه الدول غير راغبة في التخلي عن ترسانتها النووية. بل ان الولايات المتحدة زادت من نفقاتها العسكرية وقامت ببناء نظام دفاع للصواريخ الذي بررته بانسه احدى الوسائل التي تمنع الهجوم على امريكا. ولكنه سلاح ذا حدين، إذ انه يمثل من جهة ابتزاز لروسيا في فترة حالكة تمر بها ولكنه من جهة ثانية قد يدفعها للسعي نحو سباق تسلح جديد. صحيح ان الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد تقتضي التكافؤ في القوة العسكرية ولكن الدول عادة تبحث عن مخارج لامنها اذا اشتد الخناق عليها. ان تطوير الولايات المتحدة لقدراتها النووية لا يخرج عن عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. مع كل ذلك يبقى نزع السلاح احد اهم الانجازات التي يفتخر بها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

(¹) Brahma Chellaney " Le desarmement Nucleaire dans l'impasse" Lettre de l'UNIDIR, no 39-1998, P.91.

(²) Jonathan Schell "The Folly of Arms Control" Foreign Affairs vol79 no5 September-October 2000, p.25.

(³) Ibid., p.25-26.

(⁴) Brahma Chellaney, Op. cit., p.91.

(⁵) Ibid., p.93.

(⁶) Ibid., p.94.

(18) Ibid., p.87.

(19) Ibid., p.87.

(20) Ibid., p.88.

(21) Ibid., p.88.

(22) Ibid., p.89.

(23) Ibid., p.89.

(24) Rebecca Johnson "La Securite de l'apres guerre Froide: Les Occasions manquees" Forum du Desarmement no Un 1999, UNIDIR, U. N. Geneve, p.10.

(25) Ibid., p.11.

(26) Ibid., p.12.

(27) Ibid., p.12.

(28) Dean A. Wilkening "Amending the ABM Treaty" Survival Vol 42 Spring 2000, The International Institute for strategic studies, London, p.30.

(29) بيار كونيزا واولغية لوبيك "عودة النزاع حول معاهدات نزع السلاح: واشنطن تضرب الهندسة الامنية الدولية". لوموند دبلوتيك، تموز، ٢٠٠٢، النظر

[Http://www.mondiploar.com/July.2002](http://www.mondiploar.com/July.2002)

(30) المصدر السابق.

(31) اليزابيث سكوتز وآخرون "التلفات العسكرية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح

والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣

SIRRI معهد ستوكهولم لاجتاه السلام،

بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٦٧-٤٦٨.

(32) اليزابيث سكوتز وآخرون، مصدر سبق

ذكره، ص ٤٦٣-٤٦٤.

(33) المصدر نفسه، ص ٤٧٦.

(34) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(35) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

(36) المصدر نفسه، ص ٥٠١-٥٠٠.

(37) المصدر نفسه، ص ٤٩٧-٤٩٨.

(38) Jonathan Schell op. cit., p.27.

(39) Ibid., p.27.

(40) Ibid., p.30.

(41) Ibid., p.29.

(42) Ibid., p.30.

(43) شانون ن. كيل "الحد من انتشار الاسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ الباليستية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي"، معهد ستوكهولم لاجتاه السلام الدولي، بيروت، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ص ٩١٩-٩٢٠.

(44) Janne Nolan "Dix annees de desarmement et de securite: Un Heritage nunce" UNIDIR, Geneve, no 39, 1998, 4, p.84.

(45) Ibid., p.84-85.

(46) ايان اتطوني "الحد من انتشار الاسلحة في ظل البيئة الامنية الجديدة" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣ معهد ستوكهولم لاجتاه السلام الدولي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٨١.

(47) المصدر السابق، ص ٨٨٢.

(48) المصدر السابق، ص ٨٨٣-٨٨٤.

(49) المصدر السابق، ص ٨٨٤-٨٨٥.

(50) Robert Manning "a The Nuclear Age: The Next chapter" Foreign Policy, Winter, 1997, 1998, p.77.

(51) Janne Nolan op. cit., p.85.

(52) Robert Manning op. cit., p.78.

(53) Janne, Nolan op. cit., p.86.

(54) Ibid., p.86.

(55) Robert Manning op.cit., p.79.

(56) Ibid., p.81.

(57) Brahma Chellaney, op. cit., p.87.